مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٠٧**

الخميس، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين	(الأردن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	الأرجنتين	السيد دي أنتوينو
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد إيراسوريس
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد بيرتو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	نيجيريا	السيد أدامو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من منسّق فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي مُدِّدت ولايته عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٧٨ (٢٠١٢) (S/2014/42)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من منسّق فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي مُدِّدت ولايته عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٧٨ (٢٠١٢) (S/2014/42)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/55، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من فرنسا.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/42، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من منسّق فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي مُدِّدت ولايته عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٧٨ (٢٠١٢).

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، جمهورية كوريا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، رواندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس: نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٣٦ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد غاساناا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة لتعليل تصويت رواندا على القرار ٢١٣٦ (٢٠١٤)، الذي اعتُمد للتو بالإجماع.

أود أولا وقبل كل شيء، أن أشيد بفرنسا، التي صاغت هذا القرار الهام، على تصميمها وصبرها في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النص. وأود بصفة خاصة أن أشكر السفير الفرنسي وزملائه في وفد بلده. كما أشكر الأردن، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، على الطريقة التي أدار بها أعمال اللجنة في فترة مليئة بالتحديات. وليس من السهل أن تكونوا رئيس تلك اللجنة وفي الوقت نفسه تترأسون مجلس الأمن. أود أيضا أن أشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة الرامية إلى التأكد من أن القرار سيكون أداة إضافية لتحقيق السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد صوتت رواندا مؤيدة القرار لأننا نعتقد بأن نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية بالغ الأهمية في مكافحة الجماعات المسلحة التي لا تزال نشطة في البلد، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي وصفها المجلس اليوم بـ

”جماعة خاضعة لجزاءات الأمم المتحدة من بين قادتها وأعضائها أشخاص ارتكبوا الإبادة الجماعية لعام

١٩٩٤ ضد التوتسي في رواندا التي راح ضحيتها أيضا أفراد من الهوتو وغيرهم من معارضي الإبادة الجماعية، ولا يزالون يشجعون على أعمال القتل الإثني وغيره من أعمال القتل في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ويرتكبونها“ (القرار ٢١٣٦ (٢٠١٤)، الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة).

ونحن نشاطر المجلس القلق البالغ إزاء التقارير التي تشير إلى التعاون بين هذه الجماعة التي ترتكب أعمال الإبادة الجماعية، وللأسف، القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الالتزام بإطار التعاون والأمن والسلام، ونشدد على ضرورة أن تحقق بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والآلية المشتركة الموسعة للتحقق، في هذه المسألة على وجه السرعة.

وعلى الرغم من أن القرار ٢١٣٦ (٢٠١٤) يحيط علما بالتقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2014/42)، فإن رواندا قد رفضت التقرير. وقد فعلنا ذلك لأن التقرير يفتقر إلى الموضوعية والشفافية والأدلة المادية والمصادر الموثوقة. ونأسف للمنهجية التي تشوبها العيوب، ويستخدمها فريق خبراء غير فني ولا يخضع للمساءلة، سامحا لنفسه بالحق في توجيه الاتهامات لشعب بأكمله دون أي ذرة من دليل. ومع ذلك، فنحن نؤيد تمديد ولاية فريق الخبراء لمدة سنة أخرى لأننا نعتقد أن الفريق يمكنه مساعدة لجنة القرار ١٥٣٣ في رصد نظام الجزاءات لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أكرر تأكيد الدعوة التي وجهتها حكومة بلدي للمجلس أن يطلب من أعضاء فريق الخبراء التصرف بطريقة أكثر حيادا ونزاهة وفنّية من أجل تحقيق السلم الإقليمي والدولي. ونكرر تأكيد الإعراب عن عميق أسفنا للطريقة التي يضطلع بها فريق الخبراء الحالي بأنشطته. وينبغي أن يكون من الواضح أن استخدام آلية مكلفة وممولة من الأمم المتحدة لشن هجمات متعمدة على دول أعضاء في الأمم المتحدة من كيل اتهامات خطيرة لا أساس لها وتلحق الضرر بدون أي دليل موثوق، هو أمر غير مقبول على الإطلاق. وهذه الادعاءات العدوانية قد تقوض في الواقع الجهود الجارية التي تركز على الحلول الاستشرافية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على التزام رواند بدعم عمل فريق الخبراء، الذي من شأنه – إذا تم القيام به على نحو صارم في إطار تكليف المجلس وبواسطة أفراد ذوي نوايا حسنة – أن يسهم في التصدي للأسباب الجذرية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالتالي، يسهم تحقيق الاستقرار في المنطقة. ولن يسفر الفشل في فهم الديناميات في المنطقة بصورة واضحة والإبلاغ عنها بشكل موضوعي إلا عن استمرار تقويض جهود السلام الجارية. وفي ذلك الصدد، ما تزال رواندا ملتزمة بإيجاد حل دائم للأزمات المتكررة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أساس ثنائي أو من خلال آليات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، في هذا الوقت عندما تأتي الرئاسة الأردنية لمجلس الأمن إلى نهايتها، أن أعبّر لكم عن سرور وفدي لرؤيتكم تترأسون هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما بشأن التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2014/42، المرفق).

يرحب وفدي بحقيقة أن عمل مجلس الأمن يجري في شهر كانون الثاني/يناير هذا برئاسة الأردن، وهو البلد الذي يتشاطر بلدي معه علاقات ممتازة تتسم بالاحترام والاعتبار المتبادلين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للوفاء بالواجب الأكثر تحببا إليّ، ألا وهو توجيه أبلغ التهنئة اليكم، سيدي الرئيس، باسمي وباسم وفدي على السواء، على الأعمال التي تم الاضطلاع بها خلال فترة رئاستكم لمجلس الأمن.

أولا وقبل كل شيء، أود بالنيابة عن جمهورية الكونغو الديمقراطية حكومة وشعبا أن أشكر فريق الخبراء الذي، كما كان الحال قبل عامين، أصدر مرة أخرى تقريرا نهائيا يحظى بالقبول. إنه تقرير يسلط الضوء على أنماط متكررة من بلدين مجاورين يسبحان ضد التيار في ما يتعلق بمبادئ السلام التي تنادي بها الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية التي يزعمان أنهما ينتميان إليها، ويواصلان دون خجل زعزعة الاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، تود جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تذكّر بأن الانتهاكات المذكورة في التقرير النهائي المعروض على المجلس لم يكن مصدرها منظمة مجهولة، أو منظمة دون تفويض، أو منظمة تحاول مجرد جذب اهتمام المجتمع الدولي إليها. إن تلك الانتهاكات الخطيرة للأحكام ذات الصلة من قرارات مجلس الأمن والاتفاق الإطاري قد شاهدها وعمل على توثيقها فريق من الأشخاص الجديرين بالثقة عيّنه مجلس الأمن على أساس المهارات والخبرات التي يتمتعون بها. لهذا السبب، ترحب حكومتي بحقيقة أن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد درست بعناية التقرير النهائي لفريق الخبراء، وفقا لولايتها التي تقضي برصد الامتثال للجزاءات.

ويود وفد بلدي أن يسترعي انتباه مجلس الأمن إلى تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، والمعلومات ذات المصداقية الواردة في تقرير الأمين العام الذي قدمه الممثل الخاص للأمين العام المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد مارتن كوبلر، إلى أعضاء المجلس في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (S/2013/773). ويروي التقريران بالتفصيل عن انبعاث حركة ٢٣ مارس المنحلة، والدعم المستمر من رواندا وأوغندا لهذه المجموعة الإرهابية السابقة.

إن التقرير النهائي لفريق الخبراء يحدد بوضوح حقيقة أن متمردي حركة ٢٣ مارس السابقة يواصلون تجنيد أعضاء في رواندا على الرغم من هزيمتهم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهو يؤكد أيضا أن هذه الحركة تلقى الدعم المستمر من الأراضي الرواندية. أخيرا، يؤكد فريق الخبراء حقيقة أنه تلقى معلومات موثوقة مفادها أن قادة حركة ٢٣ مارس يمكنهم التحرك بحريّة في أوغندا والسفر خارج ذلك البلد. وقد أُبلغ عن زعيم في هذه الحركة ذهب إلى أوروبا من أوغندا. علاوة على ذلك، يوفر تقرير الأمين العام معلومات موثوقة مفادها أن حركة ٢٣ مارس تواصل تجنيد أعضاء فيها بعد البيانات التي أُدلي بها في نيروبي، كينيا، خلال كانون الأول/ديسمبر عن نهاية الأعمال العدائية، وأنها أصبحت ناشطة من جديد في إيتوري. كما أكد هذه المعلومات السيد مارتن كوبلر في بيانه أمام المجلس بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

ويلاحظ وفد بلدي أنه، على الرغم من النشاط المتجدد لحركة مارس ٢٣ انطلاقا من الأراضي الرواندية والأوغندية – البلدان اللذان وقّعا على الاتفاق الاطاري واللذان يستضيفان مقاتلين سابقين من هذه الحركة – فإن تقرير فريق الخبراء للأسف لا يتضمن توصية واحدة بشأن انبعاث حركة ٢٣ مارس، لا بشأن قادتها ولا بشأن رواندا وأوغندا اللتين تواصلان انتهاك التزاماتهما بموجب الاتفاق الإطاري.

وذكر فريق الخبراء في تقريره أيضا الادعاءات بأن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تتعاون إلى حد ما مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي تزودها بالأسلحة. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية جادة بشأن تحقيق السلام. نحن نود أن نعيش بسلام داخل حدودنا، ولكننا نود أيضا أن نرى السلام يتحقق لجميع بلدان المنطقة. لذلك، وانطلاقا من وجهة النظر هذه، تود حكومتي أن يجرى تحقيق في هذا الأمر والحصول على معلومات استخباراتية محددة عن التعاون المزعوم بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بغية تمكينها من بدء التحقيقات وتحديد المسؤولية بغرض اتخاذ التدابير اللازمة بهذا الشأن. علاوة على ذلك، تدرك حكومتي أن مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا واحدة من الذرائع التي تستخدمها رواندا أغلب الأحيان لزعزعة الاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أن نطمئن مجلس الأمن إلى أن تسوية هذه المسألة لا تزال أولوية لحكومتي، حتى بعد هزيمة حركة ٢٣ مارس.

إن هذا العزم يتأكد في التقرير الذي أرسلته حكومة بلدي إلى مجلس الأمن ضمن رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، قام فيها وفدي بتذكير المجلس بالجهود التي بذلتها العمليات العسكرية المشتركة التي نفذها جيشا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا قبل عدة سنوات، فضلا عن العمليات المشتركة التي أجريت بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، وعمليتي كيميا ١ وكيميا ٢، في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، على التوالي، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، وعملية أماني ليو التي جرى تنفيذها بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢، والمشاركة النشطة، أولا، من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن ثم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في عودة أعضاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين اختاروا المشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى بلدانهم الأصلية.

وهكذا، التزمت السلطات الكونغولية بحسن نية منها إلى جانب الروانديين بمواصلة مطاردة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ويواصل الجيش الكونغولي، الذي هزم حركة ٢٣ مارس، بذل جهوده بحسن نية في هذا الاتجاه. وجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يدفع سكانها المدنيون وحدهم الثمن الباهظ نتيجة عودة الهجمات المتكررة التي تشنها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في المنطقة منذ الإبادة الجماعية التي حصلت في رواندا، لا مصلحة لديها في التعاون بأي شكل من الأشكال على الإطلاق مع القوات الرواندية المعادية.

وبغية اختتام هذا الجزء من بياني، من المناسب أن نشير إلى أنه بالإضافة إلى الحل العسكري لمسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تود حكومة بلدي تذكير مجلس الأمن بالتوصية التي صدرت عقب مؤتمر القمة المشترك للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي انعقد في بريتوريا، جنوب أفريقيا، بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وهي تقضي بدعوة أعضاء هاتين المنظمتين إلى العمل من أجل عودة القوات المعادية إلى بلدانها الأصلية. وفي هذا السياق، تدعو حكومتي رواندا إلى الموافقة على عودة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى وطنها الأصلي، رواندا. والشيء نفسه ينطبق على غيرها من البلدان المجاورة.

بالإضافة إلى ما قلته هنا، يندد التقرير أيضا بالعديد من الغارات التي شنها الجيش الرواندي على الأراضي الكونغولية

في انتهاك لسيادة بلدي وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، ويقوم بتوثيقها. وهذا التصرف هو بمثابة عدوان يجب الاعتراف به وإدانته من جانب مجلس الأمن، عملا بأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وموقف رواندا في هذا الصدد، يبرزه فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة الذي يعمل بموجب ولاية حددها قرار ملزم، وذلك الموقف يشكل استخداما غير مشروع للقوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. إنه يمثل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة، ويتعارض مع مبادئ التعايش السلمي، والقانون الإنساني الدولي وحماية حقوق الإنسان والقواعد القطعية للقانون الدولي.

إنني إذ أتطرق لمسألة الانتهاكات المتعاقبة للجزاءات المتعلقة بالحظر المفروض على الأسلحة، أود أيضا أن أذكّر بالجزاءات التي فُرضت في العام الماضي على بعض زعماء حركة ٣٢ مارس. من المناسب أن ننوه بأن الجزاءات لا تكون مجدية إلا إذا كان لها تأثير مباشر. وبعبارة أخرى، يجب أن تثبت فعاليتها بتحقيق هدف معين. إن الجزاءات التي أعلنت عنها في العام الماضي وزارة الخزانة في الولايات المتحدة والأمم المتحدة عاجزة الآن عن الوفاء بجميع النتائج التي خلص إليها فريق الخبراء التي بالإضافة إلى تورط المتمردين من حركة ٣٢ مارس، تبين بجلاء تورط رواندا وأوغندا، البلدين المضيفين في مساعدتهم على إعادة تنظيم صفوفهم من أجل إدامة حالة عدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

على الرغم من الأدلة الدامغة التي أبلغت عنها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الخبراء، ورواندا – كما هو الحال دائماً – تنكر رواندا الوقائع المعروضة عليها، وغير قادرة على دحض حقيقة واحدة تثبت تورطها بشدة في زعزعة الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى نفس المنوال لا تزال تلك الدولة التي هي أيضا عضو في مجلس الأمن، تنفيذ الجزاءات التي صوتت على إقرارها. وهذا واضح خصوصا في حالة قادة حركة ٣٢ مارس السابقين الذين بقوا فترة طويلة على القائمة الحالية للأشخاص المستهدفين بالجزارات التي فرضتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والذين تحميهم رواندا، حيث يجدون ملاذا فيها.

في تموز/يوليه ٢٠١٣، طلبت حكومة بلادي رسميا تسليم أربعة من قادة حركة ٣٢ مارس الموجودين في رواندا، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وهم الأبرياء: زيموريندا، وبودوان نجارويي، وإريك باديجي وجان – ماري رونيغا لوغيريرو. إلا أن رواندا لم تستجب قط لطلب حكومة بلادي. من واجب المجلس أن يطلب من تلك البلدان ومن أوغندا التعاون في اعتقال ونقل المجرمين إلى الهيئات القضائية الدولية والكونغولية المناسبة.

تشكر حكومة بلادي مرة أخرى المجتمع الدولي بأسره على قيامه بالإبلاغ بجلاء، من خلال فريق الخبراء، عن تورط رواندا في زعزعة استقرار الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأطلب إلى المجلس المساءلة عن كل النتائج الناجمة عن انتهاك رواندا وأوغندا لقرارات المجلس في ما يتعلق بالحظر المفروض على الأسلحة وانتهاك نظام الجزاءات.

إن المجلس على علم بالأدلة البشرية والمادية، وبشهادات الشهود والوثائق التي كلها تدل على عدوان رواندا. إن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع أبناء الشعب الكونغولي وبقية المجتمع الدولي، درءا لهذه المأساة، تتوقع من المجلس اتخاذ موقف ثابت لا لبس فيه ويتماشى مع تنفيذ الجزاءات. ولكي تكون الجزاءات فعالة وذات مصداقية، يجب أن تكون هادفة وأن يتم تنفيذها بعناية وقوة. نحن نؤمن إيمانا راسخا بأن الجزاءات ستمكن من استعادة السلام بسرعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي جميع أنحاء المنطقة. كما

أنها ستحول دون استمرار الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والثروات الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك إزاء خلفية حركات التمرد التي تدعمها قوى خارجية.

أما فيما يتعلق بالقرار ٢١٣٦ (٢٠١٤)، الذي اتخذه المجلس من فوره، فالكل منا ملم بالممارسة المعتادة للمجلس في ما يتعلق بصياغة هذه القرارات. ومع ذلك، يبدو لنا أن الأسلوب الذي اتبع في صياغة مشروع القرار الحالي لم يحترم هذه الممارسة. إن القرار جاء استناداً إلى تقرير فريق الخبراء، ويتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أنه يرتب التزامات على جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع أبناء شعبها. نعتقد أن جميع التفسيرات المقدمة فيما يتعلق بتحرير رواندا كان يمكن إدراجها في قرار آخر بشأن رواندا بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا التي ارتكبها الروانديون ضد الروانديين، على أرض رواندا – وهي إبادة جماعية لم تشترك فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا من قريب ولا من بعيد. ومن الجهة الأخرى، كان من الأحرى بالمجلس بناء على كل محتويات النص الأصلي أن أعرب عن قلقه إزاء التقارير التي تشير إلى استئناف حركة ٢٣ مارس للأنشطة العسكرية – بالتحديد التجنيد – قد تم تجاهلها ببساطة، ربما لإرضاء رواندا.

في الختام، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن الشكر بوجه خاص للأمين العام بان كي – مون على مشاركته الشخصية في حل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالمثل، نتوجه بالشكر أيضا إلى سعادة السيدة ماري روبنسون، المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، على جهودها الرائعة في الاضطلاع بالمهمة التي عهد بها إليها الأمين العام.

لا يمكنني أن أنسى العمل الإيجابي الذي تقوم به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية برئاسة السيد كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية للكونغو، التي من شجاعة وتصميم اثني، فضلا عن الدعم الذي يقدمه لواء التدخل التابع للبعثة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأخيراً، لا يمكنني أن أشكر أعضاء مجلس الأمن بما فيه الكفاية على استمرارهم في المبادرات القيمة التي يأخذون زمامها من أجل إحلال السلام في بلدي.

الرئيس: ممثل رواندا قد طلب الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): أود الرد بإيجاز على ما قاله من فوره زميلي، ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية. لم يكن من المفترض أن أخذ الكلمة، ولكنه دفعني إلى القيام بذلك.

استمعت إلى ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وهو يتكلم عن رواندا. من المهم أن نذكر أن جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر ٨٠ مرة من رواندا – بل أكبر تقريبا من أوروبا الغربية كلها – بينما تمثل رواندا بقعة صغيرة في القارة الأفريقية. قد يتبادر لذهن المرء أن الأمر عكس ذلك. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد كبير جداً وغني؛ في حين أن رواندا بلد صغير وغير ساحلي يسعى إلى الانتقال من المشاكل الكثيرة التي تكتنفه.

خلال مناقشة الأمس، أشار الرئيس نفسه إلى عملية الأمم المتحدة في الكونغو، وهي بعثة مضى على نشرها ٥٤ عاماً.

وكانت رواندا لا تزال تحت نير الاستعمار في ذلك الوقت. أمّا جمهورية الكونغو الديمقراطية، فما فتئت تواجه هذه المشاكل لأكثر من نصف قرن.

إن رواندا على استعداد لتقديم المساعدة. عندما أسمع ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية يتهم بلدانا مثل أوغندا، يبدو الأمر وكأنه عدم امتنان كامل للسيد موسيفيني، الذي كان

رئيسا للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والذي حاول مساعدة هذا البلد. أنا لا أعرف إذا طلبت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ممثلها الحضور إلى المجلس لاتهام أوغندا، ولكن من المؤلم أن نسمعه يقول أشياء من هذا القبيل. أنا لست ممثل أوغندا، ولكننا نحن أبناء المنطقة ينبغي أن نشكر الرئيس موسيفيني على كل ما قام به لكفالة الاستقرار الإقليمي. وسوف أتوقف هنا عن الكلام حول مسألة أوغندا.

أعود الآن إلى رواندا. ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية لم يدخر أي كلام في بيانه بشأن الاستغلال غير القانوني لموارد بلاده. ولكن تلك الموارد موجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لماذا إذاً جمهورية الكونغو الديمقراطية لديها مثل هذه المشاكل؟ دعونا نقول إن هناك من ذهبوا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لسرقة مواردها. ما هو الوضع الحالي هناك؟ نحن مستعدون لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلما فعلنا بعد الإبادة الجماعية. لقد فعلنا كل ما في وسعنا لمساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحقيق الاستقرار في البلد. ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية لم يكن ليحضر في المجلس اليوم بصفته الحالية لو لم تقدّم رواندا والجيش الرواندي المساعدة إلى بلده.

نحن لسنا موجودين لزعزعة الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ليست لدينا مصلحة على الإطلاق في زعزعة استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية. صحيح أن ما يزيد على ٦٠٠ من متمردي حركة ٢٣ مارس موجودون في رواندا. منذ العام الماضي والمجلس يستمع إليّ وأنا ألتمس من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأناشدها أن تأتي وتأخذ هؤلاء الأشخاص، لكن أحدا لم يرفع إصبعه. ماذا يريدون منا أن نفعل؟ هل ينبغي أن نطلق النار عليهم؟ لا، نحن نتمسك بسيادة القانون، ونحترم حقوق الإنسان. إذا كانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تريد القيام بعملها، فليس لنا أن نطلب إليها القيام بذلك. جمهورية الكونغو الديمقراطية قد طلبت منا تسليم أشخاص. إذا كانت المحاكم الدولية تريد الوصول إلى هؤلاء الأشخاص في رواندا، فينبغي لها أن تأتي لاستردادهم، كما فعلنا مع آخرين كانوا ينتمون إلى حركة ٢٣ مارس. نحن نلتزم بالقانون الدولي.

لقد حان الوقت كي تتوقف جمهورية الكونغو الديمقراطية عن البكاء في كل مرة تأتي إلى المجلس، وكي تتوقف عن تقريع رواندا. إن ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية يأتي إلى المجلس كي يرفع الصوت عاليا وواضحا في الثناء على ما يسمى بفريق الخبراء وتقريره (S/2014/42، المرفق). ينبغي له أن يقرأ التقرير بعناية لأنه ينص على أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تتعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ومن البديهي أن تكون لدينا معلومات خاصة بنا. ولعلّ ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية يود أن يتراجع عن هذا الثناء؟

باختصار، ليست لدينا مصلحة على الإطلاق في رؤية جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي تنهار. نحن جيران، ونحن نتشاطر العديد من الأشياء. إننا نتقاسم معا العديد من الأشياء الجيدة، وحكومته تدرك ذلك جيدا، كما يدرك هو. ليس لنا أن نبدأ بعرقلة الأمور.

أطلب أن نضع حدا لهذه السفاهة المتمثلة في المجيء المرة تلو الأخرى إلى هذه القاعة لزرع بذور الشقاق. كفى. لقد حان الوقت كي نتوقف عن ذلك. فلنجلس حول الطاولة، ولنحاول مساعدة بعضنا بعضا، ونرى كيف يمكن للمنطقة أن تنعم بالسلام. لقد أشار ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إطار السلام، والأمن، والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. نحن مستعدون للجلوس مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا على استعداد لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسكانها بما لدينا من موارد ضئيلة. لقد فعلنا ذلك

من قبل، ونحن نفعل ذلك الآن، وسوف نستمر في القيام بذلك.

أنا لا أعتقد أن هذا المنتدى هو المنتدى المناسب لرجم رواندا بالحجارة، وهي بإمكانها أن تساعد جمهورية الكونغو الديمقراطية. أمّا بالنسبة إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فصحيح أن الإبادة الجماعية ارتكبها الروانديون ضد إخوانهم الروانديين، ولكنهم للأسف يعيشون الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنهم موجودون هناك. الأشرار يسكنون في جمهورية الكونغو الديمقراطية. هم إخوتنا؛ لا يسعنا أن نرفضهم. عندما يعودون، سوف نهتم بهم. وسوف نحاول إدماجهم في الحياة الاجتماعية اليومية. ومع ذلك، إذا استمرت بعض العقليات قائمة، وإذا استمرت جمهورية الكونغو الديمقراطية في مساعدة الناس الذين يتبنون أيديولوجية الإبادة جماعية، فسوف لن نتجاوز هذا الفصل على الإطلاق.

إذا لزم الأمر، سوف تتخذ بعض التدابير العقابية. بيد أنني آمل أن يكون هذا اليوم هو اليوم الأخير الذي نأتي فيه إلى المجلس للرجم بالحجارة، كما لو أنه لا يوجد لدينا مكان آخر لحل مشاكلنا الخاصة في الأيام المقبلة. فلمصلحة المنطقة بأسرها والعالم، لن تقيم أوغندا معسكر اعتقال لأفراد حركة ٢٣ مارس. ثمة تدابير متخذة، وثمة تدابير سوف تتخذ، وهذا هو الحال أيضا بالنسبة إلى رواندا. هناك إطار لمعالجة تلك المشاكل على نحو قانوني. وهذا ليس هو السياق الذي يمكن فيه معالجة تلك المسائل.

الرئيس: طلب ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية الكلمة للمرة الثانية. أعطيه الكلمة الآن.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرد على البيان الذي أدلى به للتو ممثل رواندا، وهي عضو في مجلس الأمن. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد ذو سيادة لا يأخذ أوامر من ممثل رواندا، حتى ولو كان بلده عضوا في مجلس الأمن. ليست لديه الصلاحية بمنعنا من المجيء إلى هذه الهيئة الدولية بغية عرض مشاكلنا، مثلما تفعل الدول الأخرى.

إن ما قلناه سابقا ليس شيئا ابتكرناه؛ المعلومات قدمها الخبراء الذين كلفهم مجلس الأمن بالذهاب إلى الميدان. وهؤلاء الخبراء هم الذين جمعوا الحقائق وعملوا على تسجيلها. وإذا كانت رواندا تود أن تعترض على ما يقوله الخبراء، فيجب أن تتعامل مع هؤلاء الخبراء الذين عيّنهم المجلس وقام بتكليفهم، بما في ذلك رواندا نفسها. ولكن ممثل رواندا ليس باستطاعته أن يقول لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تصمت، وألاّ تعرض مشاكلها أبدا على المجلس مرة أخرى. إننا بلد ذو سيادة. يجب أن يحترمنا على هذا النحو، ويضع حدا لهذه الغطرسة.

أما فيما يتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، المسألة الهامة التي يبقي على العودة إليها، فقد استمع المجلس إلى ما قلته. لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية منفتحة. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤثر التوصل إلى حل بناء لأنها تنشد السلام. وكما قلت، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تريد أن يعم السلام فقط جميع أراضيها، بل أن يعم أيضا أرض جيرانها، لأن العيش في سلام يمكننا من تحقيق مشاريع التكامل وتنمية منطقتنا. قال السفير غاسانا أن رواندا كانت تساعد جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكان تريد مساعدتها. نريد أن نجري حوارا من أناس مخلصين غير منافقين ويقولون بوضوح ما يريدون، ولكن لا نريد الحوار مع الذين يقولون ”نعم“ عندما يقصدون حقا ”لا“.

المجلس يعلم جيدا أن الأمم المتحدة بادرت إلى وضع اتفاق جدير باستعادة السلام في المنطقة، أي السلام والأمن وإطار التعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. ولا تحترم هذا الاتفاق رواندا أو أوغندا. ولسنا نحن الذين

نقول ذلك. في ١٣ كانون الثاني/يناير، وهنا أمام المجلس، استمعتم يا سيادة الرئيس إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة روبنسون (انظر S/PV.7094). قالت ذلك بوضوح في مداخلتها. فلتقل رواندا، لا جمهورية الكونغو الديمقراطية، للسيدة روبنسون أنها تنشر الأكاذيب، لأننا نريد السلام. هل من المفترض بنا عندما نذكر هذه الحقائق، أن نجيء إلى هنا لكي يحاضر فينا السفير غاسانا. حري به أن يحترم بلدنا. يجب عليه الكف عن هذا الموقف المتعجرف. نحن دولة ذات سيادة. أننا نأتي إلى هنا ونتكلم عن بلدنا لأننا نعلم أنه ينبغي لنا أن نجلب جميع هذه المشاكل هنا من أجل استعادة السلام في بلدنا.

وكما قلت فيما يتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، نحن منفتحون، وقد تابع المجلس بياني. نحن لا نرفض الأشياء كما يفعلون. فالأعضاء هنا في المجلس لديهم كل الوقت ويتابعون المناقشات التي تجري. ولكن نحن نعرف كيف يتصرف ذلك البلد هنا في المجلس. أنه لم يقبل أبدا أي شيء، ولكنه ينكر بشكل منهجي جميع الأدلة، لدرجة أنه ينكر حتى الأدلة الواضحة للجميع. أنه لا يستطيع رؤيتها.

أما بشأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فنقول بأننا منفتحون. نريد الخبراء ليساعدونا وإعطائنا معلومات محددة وإرشادنا إلى السُبل التي يمكننا اتباعها لإجراء التحقيقات. أن رغبة بلدنا تتجلى بوضوح في التقرير المعروض على المجلس (S/2014/42، المرفق). بوسع الأعضاء أنفسهم أن يلمسوا ذلك في التقرير، والاطلاع على الجهود التي بذلها بلدي لمكافحة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتعقبها.

إن رواندا موجودة في بلدنا الكونغو، لا أعرف كم من الوقت مضى عليها فيه، وبوسع السفير غاسانا أن يخبرنا كم عدد أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين اعتقلهم جيش بلده. من ناحية أخرى، فإن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بوسعها أيضا تقديم الأدلة. لقد سلم جيشنا لبعثة الأمم المتحدة أفرادا تابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتم إرسالهم إلى رواندا ومن ثم أعيد تدويرهم وأُرسِلوا مرة أخرى إلى الكونغو من أجل الاستمرار في إدامة هذه الحالة الدائرة التي نعرفها جميعا. الأدلة موجودة هناك لكي لا تأتي رواندا إلى هنا وتقول لنا أنها تريد مساعدتنا. لقد ساعدت الكونغو رواندا. أنت نفسك، أيها السفير غاسانا، دربتك الكونغو. وأنت تعرف ذلك. ولن أطنب في الكلام عن ذلك.

أقول مرة أخرى أن لدينا الرغبة في السلام. نحن نريد السلام والدخول في حوار مع الناس المخلصين والذين يريدون العمل البناء ونسيان الماضي. فكما قلتم يا سيادة الرئيس، هنا في معرض مناقشة الأمس (انظر S/PV.7105)، لكي تحرز منطقة البحيرات الكبرى تقدما. ولكن لا نريد الكلام مع الأشخاص الذين تدور في أذهانهم أفكار أخرى ويريدون أن تتوقف منطقة البحيرات العظمى عن إحراز أي تقدم، الذين يريدون الاستمرار في إذكاء لهيب الصعوبات والحرب بالنسبة للآخرين، لأن ذلك يسعدهم. نحن لا نريد ذلك.

وهذا ما أردت أن أقوله ردا على السفير غاسانا. أشكركم يا سيادة الرئيس، على السماح لي بالحضور والحديث عن هذه الأمور، على الرغم من أن هذه المناقشة ليست هي المناقشة التي ينبغي لنا حقا أن نجريها هنا.

الرئيس: بذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

بما أن هذه آخر جلسة يعقدها المجلس في شهر كانون الثاني/يناير لعام ٢٠١٤، أود أن أعرب عن خالص تقدير الوفد الأردني لأعضاء المجلس، ولا سيما لزملائي الممثلين الدائمين وموظفيهم ولأمانة المجلس على كل ما قدموه لنا من دعم.

لقد كان بالفعل شهرا حافلا، وشهر تمكّنا فيه من تحقيق توافق في الآراء بشأن العديد من القضايا الهامة المعروضة علينا. وما كان لنا ذلك لولا العمل الشاق والدعم والمساهمات الإيجابية لكل وفد من الوفود ولممثلي الأمانة العامة، وكذلك المترجمين الشفويين والتحريريين، وموظفي خدمات الاجتماعات ومهندسي الصوت. أما وقد وصلنا إلى نهاية رئاستنا، فإني أعلم أني أتكلم باسم المجلس حين أتمنى لوفد ليتوانيا النجاح والتوفيق عندما يتولى رئاسته المجلس بعد ٣٧ ساعة بالضبط من الآن.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠ .